

أيلول/سبتمبر 2016

من جماعة دعوية إلى حزب حاكم: قراءة في مسار تجربة حزب العدالة والتنمية المغربي

عبد العلي حامي الدين

تحاول هذه الورقة أن تقدم لمحة تعريفية مركزة حول تجربة حزب العدالة والتنمية، وخلفيته الفكرية والسياسية مع التوقف عند أبرز العناصر المنهجية، والاعتبارات الفكرية والسياسية التي قام بها حزب العدالة والتنمية منذ الاعتراف به رسمياً سنة 1996. والتي سمحت له بالاندماج في الساحة السياسية بطريقة سلسة توجت برئاسته للحكومة ابتداء من كانون الثاني/يناير 2012.

هي تجربة استثنائية بالنسبة لحزب سياسي ينحدر من حركة إسلامية معاصرة تأثرت في بدايتها بأدبيات الإخوان المسلمين. قبل أن ترسم لنفسها مساراً مختلفاً، يدعونا إلى الوقوف عند سلسلة من المراجعات المتواصلة على الصعيد الفكري والسياسي والتنظيمي. كما يستلزم إبراز أهم الفوارق الموجودة بين هذه التجربة وبين تيارات إسلامية أخرى؛ مثل جماعة العدل والإحسان والمجموعات السلفية. بالإضافة إلى نوعية الروابط التي تجمعها مع حزب العدالة والتنمية في تركيا. كما أن تجربة العدالة والتنمية في الحكم تتطلب تقييم حصيلته في مجال المشاركة في الحكم، وكيف نجح في قيادة ائتلاف حكومي من أربعة أحزاب سياسية مختلفة، من حيث مرجعيتها الإيديولوجية ومن حيث مواقفها السياسية.

سياق تاريخي

حزب العدالة والتنمية المغربي هو امتداد لفكرة المشاركة السياسية، التي تم تطويرها داخل حركة التوحيد والإصلاح منذ حوالي ربع قرن.

من الناحية الرسمية ولدت حركة التوحيد والإصلاح سنة 1996، على إثر وحدة اندماجية بين تنظيمين سابقين هما حركة الإصلاح والتجديد ورابطة المستقبل الإسلامي. وقد كانت هذه الوحدة نتيجة مسار مراجعات عديدة على الصعيد الفكري والسياسي والتنظيمي، ويعود تاريخ هذه التنظيمات إلى نهاية الستينات وبداية السبعينات. من أبرز ما تميزت به هذه الحركة بالمقارنة مع شبيهاتها في باقي الأقطار العربية هو نجاحها في ترسيخ منهج التداول الديمقراطي على المسؤوليات. سواء على المستوى الوطني أو على المستويات المحلية. كما نجحت في المحافظة على خصوصيتها كحركة إسلامية ملتصقة بالبيئة المغربية وليست لها أية ارتباطات تنظيمية بحركات إسلامية خارج التراب الوطني. وساهم مفكرو الحركة ومثقفوها في إشاعة فكر إسلامي معتدل ينهل من مدرسة المقاصد، كما تبلورت في الغرب الإسلامي من الشاطبي إلى ابن عاشور إلى علال الفاسي إلى أحمد الريسوني الذي سبق له أن ترأس الحركة منذ ولادتها الثانية في ظروف سياسية صعبة.

مسؤولو الجماعة لا يخفون استفادتهم من التراث الحركي والفكري لجماعة الإخوان المسلمين وغيرها، لكنهم رفضوا بشكل قاطع، ومنذ وقت مبكر، فكرة الالتحاق بالتنظيم الدولي لجماعة الإخوان المسلمين. ورغم التشابه في الأسماء؛ فإن تجربة حزب العدالة والتنمية في المغرب مختلفة عن تجربة حزب العدالة والتنمية التركي، لاعتبارات عديدة مرتبطة باختلاف السياق السياسي والثقافي لكلا البلدين. وتجدر الإشارة إلى أن تسمية "العدالة والتنمية" جرى اعتمادها في المغرب سنة 1998، عندما تم تغيير اسم الحزب الذي كان سابقاً حزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية، قبل أن يقرّر أردوغان في السنة التالية الانشقاق عن حزب السعادة التركي الذي كان يقوده آنذاك نجم الدين أربكان.

تعرف الحركة نفسها في أدبياتها بأنها "إطار مدني مغربي يعمل على إقامة الدين في الفرد والأسرة والدولة والأمة والتعاون مع الغير على الخير والدعوة إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة". مفهوم «إقامة الدين» يستحق التأمل، فهو مفهوم يقابل «إقامة الدولة الإسلامية» كما درجت عليه مجموعة من الأدبيات الحركية لتنظيمات إسلامية أخرى. وهو ما جذب الحركة السقوط في منطق التنافس والصراع على السلطة ووفر لها الظروف المناسبة لبلورة فكر سياسي ديمقراطي يحاول توفير الظروف الثقافية لتنافس سياسي على السلطة، بغرض توظيفها لإصلاح الأوضاع في البلاد في إطار منطق التعاون مع المؤسسات جميعها. خاضت الحركة نقاشاً فكرياً وسياسياً داخلياً استمر أكثر من سنتين من سنة 1996 إلى 1998، أثمر معالم مشروع دعوي يستند على رؤية وسطية تنهل من مدرسة المقاصد الشرعية باستقلال نسبي عن الأدبيات المشرقية.

كما تم التأكيد على منهج التعاون مع المؤسسات عوض منهج الصراع والتنازع. هذه الفكرة أثمرت استقلالية تنظيمية كاملة بين مؤسسة الجمعية/الحركة وبين مؤسسة الحزب، كما أثمرت تخصص مجموعة من أطر الحركة في المجال السياسي وابتعادهم عن العمل الدعوي، والعكس أيضاً، فرموز الحركة وقياداتها الأساسية ليست لهم أي مسؤوليات سياسية أو انتدابية.

تحاول الحركة أن تصبح ضميراً أخلاقياً للمجتمع بأسره، وليس ضميراً للحزب السياسي المرتبط بها عضوياً، وثمة مجهودات واضحة للتموقع في الساحة كفاعل مدني يشتغل على ترشيد الخطاب الديني، ويعمل على الدعوة إلى الله بالرفق والموعظة الحسنة.

بين الدعوي والسياسي

من قلب هذه النقاشات تمت بلورة فكرة تخصيص العمل السياسي وتمييزه عن باقي مناشط الحركة. وفي هذا الصدد خاضت حركة التوحيد والإصلاح نقاشاً مستفيضاً خلال الفترة الفاصلة بين سنة 1996 و1998، رشحت خلالها حاجة إلى التمييز بين مجال الدعوة ومجال السياسة، وبين مستلزمات العمل الدعوي ومستلزمات العمل السياسي. وفي هذا السياق انتهى النقاش إلى بلورة ورقة مفصلة لتوضيح علاقة التمايز بين الحزب السياسي والجماعة الدعوية. أبرزت الورقة أن من نتائج سياسة التخصص المعتمدة، انتهاج سياسة متدرجة للتمايز على مستوى الوظائف، والتمايز على مستوى الرموز، والتمايز على مستوى الخطاب.

ففي سنة 1996 عندما بدأ لأول مرة انخراط قيادات من الحركة في الأمانة العامة للحزب؛ طرح السؤال: هل يتعلق الأمر بتحالف أو باندماج بينهما؟ فقام المكتب التنفيذي للحركة بإصدار بيان ينص على أن الأمر "ليس انضماماً من الأولى إلى الثانية، ولا تحالفاً بين هيتين"، وكل ما هنالك أن الأعضاء المهتمين بالعمل السياسي للحركة "سيمارسونه في إطار الحزب"، بينما تستمر الحركة "قائمة بذاتها تقوم بمهامها كما كانت من قبل".

وفي سنة 1998 أصدرت الحركة ورقة حول "علاقة الحزب بالحركة" أكدت أن "كلاً من حركة التوحيد والإصلاح وحزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية (الذي سيصبح فيما بعد حزب العدالة والتنمية) هيئة مستقلة عن الأخرى، استقلالاً قانونياً وفعالاً، وليس لأي منهما وصاية على الأخرى، وبجمعهما التشاور والتعاون والتنسيق". ثم تطوّر هذا التوجه ليصبح خطأً مرسوماً متفقاً عليه، صدرت حوله قرارات مؤطرة عن مجلس شورى الحركة (وهو أعلى هيئة تفريرية) يقضي بالتمايز بين الحركة والحزب في مجالات العمل والرموز والخطاب، ثم أضحي التمايز من المراجعات الجوهرية والخيارات الإستراتيجية في مسار الحركة.

وقد كان من أهم التحولات التي عرفها تنظيم الحركة؛ الانتقال من تنظيم محوري ومركزي بهيكله هرمية، إلى تنظيم مرن يجمعه مقصد إقامة الدين وإصلاح المجتمع، الذي تلتقي حوله مؤسسات وهيئات مستقلة تنظيمياً تجمعها شراكة إستراتيجية في إطار خدمة المشروع نفسه. وهكذا خرجت الحركة من التمركز حول "الجماعة" إلى التمركز حول الرسالة، ومن وحدة التنظيم إلى وحدة المشروع. فلم يعد هدف التنظيم الأساس تجميع الأنصار وتكثير الأعضاء، بل حمل الرسالة وإحداث الأثر في الواقع، مع نهج فلسفة التمايز على مستوى الوظائف، والتمايز على مستوى الرموز، والتمايز على مستوى الخطاب.

فعلى مستوى التمايز في الرموز تقرر مجموعة من الإجراءات العملية في هذا الصدد، من قبيل منع الخطباء والوعاظ من الترشح للانتخابات أو تحمل مسؤوليات انتدابية، كما تقرر منع المسؤولين المركزيين والجهويين والإقليميين للحركة من تحمل أي مسؤولية تنظيمية داخل الحزب، مع الإبقاء على السماح بالانتماء العادي على أساس أنه حق دستوري حر مكفول لكل مواطن. وأصبح الحزب مستقلاً بهيئاته التنظيمية وفي اتخاذ قراراته اليومية، ولا دخل للحركة الأم في أعماله، وساعد على ذلك وجود أعضاء قداماء أو جدد داخل الحزب ليسوا أعضاء في الحركة، وبالتالي لن يقبلوا هيمنة الحركة على قرارات الحزب. فمن المعلوم أن شباب الحركة اختاروا الاندماج في حزب سياسي قائم هو حزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية الذي كان يقوده الدكتور عبد الكريم الخطيب، وهو من أبرز قادة الحركة الوطنية وكان قائداً لجيش التحرير المغربي.

أما على مستوى التمايز في الوظائف فقد حددت حركة التوحيد لنفسها ثلاث وظائف أساسية هي: الدعوة والتربية والتكوين، وتحويل الباقي إلى هيئات متخصصة، لا تربطها بالحركة إلا علاقة تعاقد على الأهداف المشتركة في مجالات تخصصها. مثل العمل النسائي، والطلائي، والطولي، والإغاثي الاجتماعي، والإعلامي. وبالمقابل قررت الحركة عقد شراكات إستراتيجية مع هيئات مستقلة قائمة في المجالين السياسي والنقابي، وهو ما ظهر بشكل جلي في العلاقة مع حزب العدالة والتنمية ومع نقابة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب.

أما على مستوى التمايز في الخطاب، فقد أضحي خطاب رموز الحركة يتميز بطغيان الجانب الدعوي الذي يخاطب الجميع انطلاقاً من خلفية دينية/دعوية، بينما تميّز خطاب رموز الحزب بالاشتباك مع قضايا المواطنين اليومية، وطغى عليه الجانب السياسي/السجالي. ومن سمات هذا التمايز أن الحركة لم تعد تهتم بالعمل السياسي المباشر واليومي المتعلق بالانتخابات والتنافس لعضوية المؤسسات، لكنها معنية بالأهداف العامة للعمل السياسي من قبيل تشجيع المواطنين على المشاركة الإيجابية في الاستحقاقات الانتخابية وحثهم على اختيار الأصلاح والأكفأ، والدفاع عن قيم النزاهة والشفافية. هذه الأعمال التي يمكن تصنيفها ضمن مهام جمعيات المجتمع المدني ووظائفها كما هو متعارف عليها عالمياً.

فالحركة لا تتدخل في رسم السياسات والبرامج والمواقف السياسية المعتمدة من طرف الحزب، فالأخير له قيادة مستقلة منتخبة من طرف أعضاء الحركة، لكن هذا لا يمنع من وجود فضاءات للتواصل وتبادل النقاش العام مثل محطة مجلس الشورى داخل الحركة التي تحضرها بعض القيادات الحزبية باعتبار عضويتها في الحركة، دون أن يلزم هذا النقاش مؤسسة الحزب وقيادته بشيء.

كما يحرص الحزب على تجنب توظيف الشعارات الدينية في العمل السياسي، وتعتبر الحركة من جهتها عن نسبية البرامج السياسية وزمنيتها، وفي هذا السياق يقول محمد الحمداوي الرئيس السابق للحركة: «أرقى الديمقراطيات لا يمكن أن يستمر البرنامج السياسي فيها أكثر من دورة أو دورتين، ثم يتراجع ويحلّ بديلاً عنه برنامج سياسي آخر»، وهو ما يعني أن خطاب الدعوة لا ينبغي أن يرهن مستقبله بأي مشروع سياسي حزبي. إن من أهم نتائج هذا التمايز هو تمكين العمل الدعوي من الاستقلالية دون أن يخضع بشكل مباشر لتقلبات العمل السياسي وإكراهاته. في المقابل يسمح للعمل السياسي والحزبي بالتطور دون أن يؤثر على العمل الدعوي وبرامجه.

ويبقى المهم، هو أن الفصل التنظيمي بين العمل الدعوي والعمل السياسي الذي لم تنجح في الإقدام عليه حركات إسلامية مختلفة في أقطار عربية أخرى، يستبطن أطروحة نظرية في كيفية ضبط العلاقة بين الدين والسياسة باعتبارهما مجالين متميزين ومختلفين.

وإن كانت منطلقات الممارسة السياسية تستند إلى المرجعية الإسلامية؛ فإن المواضيع التي يشتغل عليها السياسي تبقى مواضيع محكومة بطبيعة المجال الذي تنتمي إليه. وهو المجال السياسي المحكوم بالنسبية وبتنافسية البرامج والمشاريع التي تقتبس كلها من القرآن أو السنة. لكن الملاحظة البارزة في هذا السياق هي أن حركة التوحيد والإصلاح أصبحت تُقدّم في وسائل الإعلام بوصفها الذراع الدعوي لحزب العدالة والتنمية. بينما يصر آخرون على تقديم الحزب كذراع سياسي للحركة. وفي الحالات جميعها لا تزال حركة التوحيد والإصلاح مرتبطة بشراكة إستراتيجية مع حزب العدالة والتنمية دون غيره، وهذا أمر طبيعي بحكم تاريخ النشأة وبحكم فتوة الحزب نفسه.

ومن التحديات المطروحة على الحركة في المرحلة المقبلة؛ ضخ جرعات جديدة من الاجتهاد الفكري بغية الإسهام في ترشيد التدين المغربي الذي خضع لمؤثرات خارجية تمتع من فكر ظاهري بعيد جداً عن مراعاة قوانين المعاصرة والقدرة على الاشتباك مع قضايا الواقع، واجتراح حلول عملية صالحة للتطبيق وقادرة على إسعاد الناس في حياتهم الدنيوية والأخروية. ومع ذلك فإن هذه التجربة المتفردة في تنظيم العلاقة بين الدعوي والسياسي، أصبحت تقدم كتجربة ناضجة في العالم العربي والسياسي، وهو ما يدعو إلى ضرورة فهم أسباب هذا التفرد.

أسباب تفرّد التجربة المغربية

يبدو نزوح التجربة المغربية هو محصلة لكثير من المحددات الموضوعية، فالمغرب عرف تعددية سياسية حزبية منذ سنة 1934. وهذه التعددية ترسّخت مع الاستشارات الشعبية والاستحقاقات الانتخابية المتوالية منذ سنة 1962 رغم ما شابها من عمليات تزوير وتحريف عن الإرادة الشعبية. كما تميزت التجربة المغربية بطبيعة النظام الملكي الذي يعتبر محل إجماع من طرف القوى السياسية المشاركة، وبطبيعة الأدوار الإستراتيجية التي يقوم بها الملك في المغرب مثل دور التحكيم في القضايا الخلافية الكبرى بالإضافة إلى قيادة الجيش وإبعاده عن الشأن السياسي، دون أن ننسى الدور الهام الذي يحتله الملك في رعايته للشأن الديني باعتباره أميراً للمؤمنين.

إن طبيعة الواقع الاجتماعي والسياسي المغربي جعلته يعرف منذ الاستقلال انفتاحاً اجتماعياً وسياسياً نسبياً، وتعددية سياسية ملحوظة. كما عرفت فترة نشأة حركة التوحيد والإصلاح في نسختها الوحيدة مزيداً من الانفتاح على المستويات السياسية والحقوقية. فالمغرب، على عكس بعض التجارب المقارنة، لم يعتمد سياسة عدائية اتجاه الحركات الإسلامية، ولم يختر أسلوب تجفيف منابع التدين لمحاصرتها. وهو ما انعكس بشكل إيجابي على نمط التدين السائد بشكل عام وفي أوساط الحركة الإسلامية التي اتسمت بالاعتدال والوسطية، وبالمرونة في الجانب السياسي بشكل خاص.

لقد اختارت الملكية في المغرب أن تواجه احتجاجات الشارع المغربي بالحوار، وتفاعلت مع مطالب الدينامية الاحتجاجية لـ20 شباط/فبراير المتأثرة برياح الربيع العربي بالحوار وبالتفاعل السريع مع مطالبه عبر خطاب مباشر يوم 9 آذار/مارس، وعبر إصلاح الوثيقة الدستورية التي سجّلت الكثير من المقترضات المتقدمة بالمقارنة مع الدستور السابق.

أما الشباب المغربي الذي أطلق شرارة الاحتجاجات تفاعلاً مع ثورات الربيع العربي، فلم يرفع شعار إسقاط النظام، وإنما طالب بإصلاحات ديموقراطية عميقة. وهو ما كان ثمرة لسياسة الاعتدال والانفتاح السياسي الموزون التي اعتمدها النظام السياسي اتجاه معارضية بدرجات متفاوتة منذ الاستقلال إلى اليوم. كما لعب حزب العدالة والتنمية دوراً محورياً في إنجاح التجربة المغربية. وتفاعل مع الربيع العربي بواسطة عرض سياسي تمثل في شعار «الإصلاح في ظل الاستقرار» وهو ما لقي استجابة معتبرة في الانتخابات التشريعية التي جرى تنظيمها يوم 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2011، وبوآته الرتبة الأولى بـ107 مقعداً في مجلس النواب لأول مرة في تاريخ المغرب.

هذه النتيجة هي امتداد لمسار من المراجعات الفكرية والاجتهادات السياسية، أبرزها مطلب القطيعة مع مطلب إقامة "الدولة الإسلامية"، وتثمين المرتكزات التي تستند عليها شرعية النظام السياسي القائم، وتركيز الوعي بأهمية كون الدولة في المغرب ذات جذور تاريخية تمتد إلى أكثر من اثني عشر قرناً، والوعي بأهمية المحافظة على الشرعية الدينية التي تستند عليها، والتي تعززت بالتنصيب الدستوري على أن المغرب دولة إسلامية وأن الملك أمير المؤمنين.

وبالتالي، فإن تأثير صدمة سقوط "الخلافة الإسلامية" على المغرب كان أخف بكثير منه على المشرق العربي؛ لأن الجميع يعتبر أن الدولة الإسلامية في المغرب مستمرة، لم تنقطع ولم تسقط. وقد أعطى ذلك ما عرف بـ"الخصوصية المغربية"، مما كان له تأثير بعيد المدى على السلوك الدعوي والتنظيمي والسياسي للحركة والحزب. غير أن هذا المسار لا ينسحب على الحركات الإسلامية جميعها في المغرب، فقد ظلت جماعة العدل والإحسان تحتفظ بمقولات أخرى، الأمر الذي جعلها تخوض مساراً مختلفاً أثر في طبيعة العلاقة بينها وبين حركة التوحيد والإصلاح وحزب العدالة والتنمية.

في العلاقة مع جماعة العدل والإحسان

جماعة العدل والإحسان هي جماعة إسلامية بمسحة صوفية وبخط سياسي معارض، وهي متشعبة بضرورة العمل على إقامة "الخلافة الإسلامية على منهاج النبوة". هذا المفهوم يمثل عقيدة سياسية راسخة لدى الجماعة، منسجمة مع المنطلقات الفكرية والسياسية الأصلية التي انطلقت منها الجماعة لبناء مشروعها السياسي.

كان المرحوم عبد السلام ياسين يعتبر "الخلافة على منهاج النبوة" هي الهدف الإستراتيجي الرابع والأخير بعد إقامة الجماعة القطرية وإقامة الدولة الإسلامية القطرية وتوحيد الأقطار الإسلامية. ويعتمد في التبشير بهذا الهدف على حديث نبوي شريف، يكرره في معظم كتبه، يخبر فيه الرسول عليه السلام بمراحل تطور أشكال الحكم، حين يقول: (تكون النبوة فيكم ما شاء الله أن تكون، ثم يرفعها الله إذا شاء أن يرفعها، ثم تكون خلافة على منهاج النبوة، فتكون ما شاء الله أن تكون، ثم يرفعها، ثم يكون ملكاً جبرياً فتكون إذا شاء أن يرفعها، ثم يرفعها إذا شاء أن يرفعها، ثم يكون ملكاً جبرياً فتكون ما شاء الله أن تكون، ثم يرفعها إذا شاء أن يرفعها، ثم تكون خلافة على منهاج النبوة، ثم سكت)، وما زال التصور نفسه قائماً لدى الجماعة.

الفقيه المقاصدي أحمد الريسوني يعلق على هذا الحديث قائلاً: "هذا الحديث، لا يخلو من هشاشة في ثبوته وصحته، وأقصى ما يقوله فيه أهل الاختصاص هو أنه "حسنُ الإسناد". ومثل هذا لا يبني عليه شيء من الأحكام الغليظة والأمور الجسيمة، وقصارى ما يصلح له هو التبشير وبتُّ الأمل، أما إذا جدَّ الجد وعظمت الأمور، فلا بد من أدلة صحيحة متينة، وإلا فلا".

أهل الاختصاص يرون أن ثمة حديث آخر في الموضوع، وهو في مثل درجة هذا أو أعلى منه، وهو حديث سفينة رضي الله عنه، وفيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «خلافة النبوة ثلاثون سنة، ثم يؤتي الله ملكه من يشاء». فهذا الحديث لم يذكر خلافة ثانية تأتي وتكون على منهاج النبوة بعد الخلافة الأولى.

والخلاصة أن كلا الحديثين ليس فيهما أمر ولا نهي، أي ليس فيهما تكليف بشيء. فمن ادعى أنه بإعلانه الخلافة وتبعاتها الخطيرة قد قام بما أوجب الله عليه، فليخبرنا أين كلفه الله بهذا؟ ومن أين له هذا الجواب؟ وإلا فسيكون من الذين يفعلون ما لا يُؤمرون! في الواقع، لا نعثر على تعريف دقيق لمفهوم الخلافة في كتابات عبد السلام ياسين بالرغم من حضور هذا المفهوم بشكل مركزي في تصورات السياسية، غير أن السياقات التي يستعمل فيها هذا المفهوم، تحيل إلى النموذج السياسي الذي نهجه الرسول صلى الله عليه وسلم والخلفاء الأربعة من بعده والذي لم يعمر أزيد من ثلاثين سنة. ويبدو أن بعض الجماعات ما زالت متمسكة بالمفهوم الظاهري لهذا النموذج، ومعرضة عن التحولات العميقة التي حصلت داخل المجتمعات المعاصرة، واختلاف واقع المؤسسات السياسية الحالية التي لم يعد يشكل فيه موقع الفرد إلا جزءاً من النظام السياسي الحاكم.

لكن ما شكل هذه الخلافة التي يدعو إليها أبناء الجماعة؟ وما هي خصائصها؟ وما الذي يميزها عن أنظمة الحكم المعاصر؟

لا يكلف المدافعون عن أطروحة الخلافة أنفسهم عناء الخوض في التفاصيل، ولكنهم يكتفون بإعلان التمايز الحاصل بين مفهوم الخلافة وبين الدولة الوطنية الحديثة! وإذا كان عبد السلام ياسين قد حسم حدود الخلافة من الناحية الجغرافية أي تجاوز الدولة القطرية، واندماج الأقطار الإسلامية على أساس وحدة الدين؛ فإن بيت القصيد ظل غامضاً ومبهماً، وهو المرتبط بشكل التنظيم السياسي الذي يميز "دولة" الخلافة عن مؤسسات الحكم المعاصرة وليدة نموذج الدولة الحديثة. كما أنه لا يوضح طرق تنظيم العلاقات بين الحاكمين والمحكومين، وكيفية تنزيل مبدأ الشورى أو نظام البيعة وهي مبادئ وردت بشكل عام في القرآن الكريم دون أن يلزمنا الشارع الحكيم بصيغة تطبيقية موحدة وجامدة، وذلك رحمة بالأمة غير نسيان.

إن من شأن عدم الخوض في التفاصيل الدقيقة المرتبطة بمفهوم الخلافة؛ أن يفرّغه من أي محتوى عملي، ويشحنه بحمولة عاطفية يصبح بها مجرد شعار سياسي لدغدغة عواطف الشباب المتحمس، وجلب تعاطفهم مع مبدأ "إسلامي" تاريخي يغني عن الاشتباك مع تعقيدات الواقع وإشكالاته اليومية. ولذلك فإن العبرة بالمقاصد والكليات وليست في الأشكال والمسميات.

من خلال استعراض أهم المعالم التي تميز منهج جماعة العدل والإحسان في المغرب، يتضح أن الخلاف بينها وبين حركة التوحيد والإصلاح وامتدادها السياسي ممثلاً في حزب العدالة والتنمية، هو خلاف عميق يرتبط من جهة بالاختلاف في نمط التدبير المعتمد، ومن جهة أخرى بطبيعة المشروع السياسي. فبينما يستند نمط التدبير داخل جماعة العدل والإحسان على التصوّف والعرفان؛ تنحو حركة التوحيد والإصلاح منحى التدبير القائم على البيان والبرهان بالاستناد إلى القرآن والسنة الصحيحة. وبينما تصرّ جماعة العدل والإحسان على التعبير عن موقفها الراض لطبيعة النظام السياسي القائم وترفض المشاركة السياسية في ظل قواعد النظام الدستوري الراهن، بل وتدعو إلى مقاطعة الانتخابات بشكل صريح؛ يعمل حزب العدالة والتنمية على تطبيع علاقته بالنظام السياسي القائم والعمل على الاندماج أكثر في مؤسسات الدولة عبر نهج المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية بشكل منظم منذ سنة 1997.

هذه الاعتبارات كلها جعلت نوعية العلاقة بين التنظيمين تتميز بالاعتراف بالاختلاف العميق بينهما، هذا الاختلاف الذي يصل إلى التوتر وتبادل الانتقادات الحادة في بعض الأحيان. مع حرص قيادات التنظيمين على التأكيد على احترام "اجتهادات" بعضهما البعض الآخر، وحصر الانتقادات في الحدود المقبولة.

خاتمة

من خلال ما سبق يتضح للقارئ أن التمايز الوظيفي بين حركة التوحيد والإصلاح، باعتبارها هيئة دعوية مدنية، وبين حزب العدالة والتنمية، باعتباره هيئة سياسية تشغل في مجال الشأن العام؛ كان امتداداً لتحولات متنوعة، فكرية وتنظيمية وسياسية، عرفتها الحركة، ولم يكن إجراء معزولاً.

بدأ هذا التمايز بين العمل الدعوي والعمل السياسي بوصفه إجراء عملياً في إطار التوجه نحو التخصص. ومنذ البداية كان ثمة إصرار على المضي فيه وتطويره، حتى استقر على الوضع الذي هو عليه الآن. وهي علاقة شراكة بين مؤسستين مستقلتين. شراكة إستراتيجية في المشروع بين حركة دعوية تربوية وحزب سياسي. وعلى الرغم من الوحدة في المرجعية الجامعة؛ فإن ثمة فصلاً في الإطار التنظيمي. إنها شراكة تتميز بانتهاء تبعية أي منهما للآخر أو الهيمنة عليه، مع الالتقاء العام في خدمة المشروع الإصلاحي العام.

إن الحركات الإسلامية حركات اجتماعية بالدرجة الأولى، وعلى الرغم من أن الدين يلعب فيها دوراً مهماً في تشكيل تصوراتها ومواقفها حول قضايا الدولة والمجتمع؛ فإنها كسائر التجمعات الإنسانية تبقى محكومة بقواعد الاجتماع البشري وقوانين التطور، وهو ما يجعل من أطروحة التمايز بين الدعوي والسياسي، مرشحة للتطور أكثر لضبط العلاقة بين الدين والسياسة.

ويرى الباحث إن حزب العدالة والتنمية في المغرب تجاوز مفهوم الأحزاب الإسلامية التقليدية التي تتمحور خطاباتها وبرامجها على الإيديولوجية والقضايا الهوياتية. فرغم الأصول الإسلامية لهذا الحزب، فإن حضوره في السلطة التنفيذية دفعه لتبني أجندة سياسية صرفة، وهكذا أعطى الأولوية لقضايا الاستقرار السياسي والاقتصادي، وإصلاح المالية العمومية والحرص على التوازنات المالية، والتفاعل الإيجابي مع المؤسسات النقدية الدولية، ومحاربة الفساد وتخليق الحياة العامة والتصديق على معاهدات حقوق الإنسان الدولية، وإصلاح الإدارة، إلى غير ذلك من القضايا التي تجعله حزباً سياسياً مدنياً يمارس الشأن العام بأدوات «علمانية» صرفة، مع الاحتفاظ بمسحة أخلاقية قوية متكئة على المرجعية الإسلامية. وهي تجربة فريدة في العالم العربي تستدعي المتابعة والتقييم، واستشراف سيناريوهات جريئة في المستقبل في العلاقة بين الدين والسياسة في تصورات الحركات الإسلامية المعاصرة.

عن الكاتب

عبد العلي حامي الدين أستاذ العلوم السياسية والقانون الدستوري بجامعة محمد الخامس بالرباط وبرلماني بمجلس المستشارين الذي يترأس فيه لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية. عضو الأمانة العامة لحزب العدالة والتنمية (2008- إلى الآن) فقد شغل منصب المقرر العام للجنة الحوار الوطني حول المجتمع المدني (أذار/مارس 2013- أيار/مايو 2014) وعضو لجنة مراجعة قوانين الصحافة (2012) كما يترأس الدكتور حامي الدين منتدى الكرامة لحقوق الإنسان منذ (نيسان/أبريل 2012 إلى الآن).

بيان المهمة

"مبادرة الإصلاح العربي" مؤسسة بحثية رائدة للبحوث الفكرية المستقلة، تقوم، وبشراكة مع خبراء من المنطقة العربية وخارجها، باقتراح برامج واقعية ومنبثقة عن المنطقة من أجل السعي إلى تحقيق تغيير ديمقراطي. تلتزم المبادرة في عملها بمبادئ الحرية والتعددية والعدالة الاجتماعية. وهي تقوم بالأبحاث السياسية، وتحليل السياسات، وتقدم منبراً للأصوات المتميزة.

- ننتج بحوث أصيلة يقدمها خبراء محليون، ونشارك مع مؤسسات عربية ودولية لنشرها.
- نشجع الأفراد والمؤسسات على القيام بتطوير رؤيتهم الخاصة للحلول السياسية.
- نعبي الأطراف المعنية لبناء تحالفات من أجل إنجاز التغيير.

هدفنا أن تشهد المنطقة العربية صعود وتنمية مجتمعات ديمقراطية عصرية.

تأسست "مبادرة الإصلاح العربي" عام 2005 ويشرف على عملها مجلس الأعضاء وهيئة تنفيذية.



مبادرة الإصلاح العربي، أيلول/سبتمبر 2016

www.arab-reform.net

© 2016 مبادرة الإصلاح العربي تحت رخصة المشاع الإبداعي، [اضغط هنا لقراءة الرخصة](#)

contact@arab-reform.net